السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات
مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016

أ. أسماء عدائكة
جامعة الوادي، الجزائر
adaikaasma@yahoo.fr

د. السايح بوزيد
جامعة ورقلة، الجزائر
sayahbouzid@gmail.com

Trade policy and the treatment of imbalances in the balance of payments.
Case study: GCC (Gulf Cooperation Council) from 2010 to 2016

Adaika Asma
El oued University / Algéria

Dr. sayah bouzid
Ouargla University / Algeria

Received: 08/04 2018 Accepted: 12/05/ 2018 Published: 30/06/ 2018

ملخص:

تهدف السياسة التجارية إلى استخدام جملة من الأدوات والوسائل سواء من أجل التشجيع على الاستثمار، أو بقصد تطبيق سياسة حمائية، فهي خيارات متاحة أمام الدول تحدد علاقاتها مع العالم الخارجي، ويكون ذلك عن طريق إصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات لوضعها حيز التنفيذ.

ارتكزت السياسة التجارية في دول المجلس التعاون الخليجي – مثلما هو الحال في أغلبية البلدان النفطية – على النفط الخام بوصفه السلعة الرئيسية في هيكل الصادرات حتى بلغت نسبة مساهمته في هيكل الصادرات ما يقارب 73%، وقد أدى هذا الإعتماد المطلق على النفط إلى تذبذب حجم عوائد الصادرات وهبوطها بسبب عدم استقرار اسعار النفط الخام في السوق الدولية، وهو ما يرجع بالأساس الى الازمة بين دول الخليج، وقد لاحظنا عجز في ميزان المدفوعات القطري بعد قطع علاقاتها مع باقي دول الخليج.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، اختلال ميزان المدفوعات، دول مجلس التعاون، الميزان التجاري.

رموز jel: F13, R13, H60

Abstract :

Trade policy aims to use a series of tools and means to encourage investment as well as to apply a protective policy because they are considered as options available to States to define their relations with the outside world through the implementation of legislation, decision-making and taking actions to operationalize them.

GCC trade policy - as in most oil countries - was based on crude oil as the main commodity in the export structure., so that the Council's contribution in the export structure reached about 73%. This total reliance on oil has led to a fluctuation and a decline in the volume of export revenues as a result of the instability of the crude oil prices on the international market. This is mainly due to the crisis between the Gulf states. Qatar's balance of payments deficit has been noticed after severing ties with other Gulf countries.

***Key words**: Trade policy, imbalance of balance of payments, GCC countries, trade balance.*

***(JEL) Classification:** F13, R13, H60*

تمهيد

حققت دول العالم تطورات كبيرة خلال سنوات القرن التاسع عشر نتيجة لتطور حرية التجارة وانتقال العمل ورأس المال... حيث لم تكن في تلك الفترة أي قيود على التبادل التجاري بين الدول، فيتم حصول الافراد على السلع من مصادرها الطبيعية كما اتجهت رؤوس الاموال هي ايضا الى الاماكن التي يزداد فيها الطلب عليهم...، إلا انه منذ بداية 1914 تغيرت تلك السياسات، حيث أخذت تجارة الصادرات لبعض الاجراءات والقيود أيضا تبعا لطبيعة السلعة وسياسة كل دولة في إتخاذ مثل تلك الاجراءات فقد تم تحديد حركة الهجرة وحركة انتقال رؤوس الأموال بما في ذلك الأموال التي يحق للأفراد إخراجها وإدخالها عند السفر وذلك ضمن نطاق السياسة التجارية وضعته الدول لتنظيم التبادل السلعي وانتقال العمالة وحركة رؤوس الأموال، وهي سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية أي حماية الإنتاج الوطني.

ففي مرحلة سادت سياسة حماية التجارة الدولية بفضل أفكار مدرسة التجاريين في القرن السادس عشر*، وفي مرحلة تالية سادت حرية التجارة الدولية بفضل أفكار آدم سميث وما نادى به من الحرية الاقتصادية وآليات السوق والذين جاءوا بعده** ثم عادت لتنشط سياسة حماية التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، وأخذت كل دولة تتخذ من السياسة الحمائية سبيلاً لإدارة علاقاتها الاقتصادية الدولية لتعظيم العائد من التجارة الدولية، ومع هذا التصاعد نحو المزيد من الحماية والقيود وجدت عدد من دول العالم أن تنشيط وزيادة التجارة الدولية فيما بينها لن يأتي إلا بتخفيف القيود على التجارة الدولية وتحريرها، ومن ثم ظهرت فكرة إنشاء الجات في هافانا سنة 1947، والتي عقد في إطارها ثماني جولات من أجل العودة إلى سيادة سياسة حرية التجارة الدولية مرة أخرى، كان آخرها جولة أورغواي التي تم التوقيع عليها في مراكش سنة1994 لتعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) في يناير 1995، وأن حوالي 117 دولة على استعداد للتحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية لتسود تلك السياسة من جديد بعد مهلة تتراوح ما بين 10 سنوات للدول النامية و6 سنوات للدول الأخرى[1]، وبعض الجوانب الأخرى، مع الإشارة إلى أن التحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية هو تحول نسبي لأن الصيغة الأكثر واقعية هو الزج بسياسة حرية التجارة الدولية، لهذا سيتم بيان مفهوم السياسة التجارية من خلال تعريفها، أنواعها أهدافها، وأدواتها.

لقد تجلى لنا من خلال مما سبق الاشكالية الرئيسية التي ستقوم هذه الدراسة بالإجابة عنها، حيث أن هذه الدراسة تقوم على ثلاثة محاور.

من خلال هذا الطرح و في إطار الهدف العام للدراسة تمت صياغة إشكالية موضوع البحث كالتالي:

إشكالية الدارسة:

ما دور السياسة التجارية في علاج الاختلالات في ميزان المدفوعات لدول مجلس التعاون الخليجي؟

ولتسهيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح عدة تساؤلات فرعية :

- ✓ ما هي السياسة التجارية، وهل تعتبر كأداة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما هي أدوات السياسة التجارية؟ وما هو دور السياسة التجارية في مجلس التعاون على الحد من الاختلالات؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ السياسة التجارية هي مجموعة من الاجراءات التي تلجأ إليها الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي
- ✓ أدوات السياسة التجارية تتمثل في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية الدولية لأي بلد، سواء بطريق مباشر او غير مباشر.

اهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة وأهمية متميزة في ظل ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لذلك ومن خلال هذه الدراسة يمكن إظهار دور السياسات التجارية وعلاقة ذلك بميزان المدفوعات، كما تكمن أهمية البحث في محاولة الغوص في السياسات الاقتصادية المتبعة لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.

أهداف الدراسة:

- ✓ ابراز أهمية السياسة التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- ✓ معرفة أهمية السياسة التجارية في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات لدول مجلس التعاون الخليجي.

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى :

محمد بن ناصر "المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، الجزائر، 2007 -2008"

وتتمحور إشكالية هذا البحث حول كيف يمكن للمشاريع العربية المشتركة أن تساهم في تحقيق وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي؟ كما خلص الباحث إلى أن أصبح مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديداً ووضوحاً ودقة بدءاً من مرحلة التسعينات من القرن الماضي. وتؤثر القرارات السياسية بشكل مرئي على فعالية أداء التكتلات الاقتصادية. هذا من جانب الباحث بحيث درس فقط نقطة المشارع المشتركة ودورها في تعزيز التكامل لكن سنركز في بحثنا على المشاريع المشتركة التي تتبناها السياسات الإستثمارية وكذا الى مدى دور سعر الصرف والتحكم في التضخم وتحقيق التوازن الخارجي والداخلي أي بمعنى تحقيق أهداف السياسة التجارية لتحقيق الرفاهية العامة وهذا ما سنتطرق الية في بحثنا.

الدراسة الثالثة :

سليمان بلعور "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة (دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، الجزائر، 2008-2009".

حيث كانت الإشكالية إلى :أي مدى يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي العربي حتمية في ظل تحديات المنظمة العالمية للتجارة؟ كما خلصت هذه الدراسة الى أن لم تحقق محاولات التكامل الاقتصادي العربي نجاحاً كبيراً ولم تحقق الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ أكثر من عقد من الزمن المكاسب الموجودة بسبب تفرقها وخصائص اقتصادياتها. في حين بد مشروع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس

التعاون الخليجي يؤتي ثماره نتيجة تبني سياسات مشتركة وإستراتيجيات تعاون مشترك. لكن لم يتطرق الباحث إلى سبب تأتي ثمار مجلس التعاون الخليجي وهذا بسبب السياسات التي تتبعها وهذا ما سنحاول الإلمام به.

تقسيم الدراسة:

وقد قسمنا هذه الورقة البحثية الى ثلاثة محاور حيث تطرقنا في المحور الاول الى السياسات التجارية متناولين عموميات حول السياسة التجارية من حيث أنواعها وأهدافها، أما المحور الثاني فيستم التطرق فيه الى ادوات السياسة التجارية، أما المحور الثالث فقد خصصناه لدراسة السياسات التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات لدول مجلس التعاون الخليجي.

1. السياسة التجارية: أنواعها وأهدافها

1.1تعريف السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية في مجال الاقتصاد الدولي مجموعة الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي بقصد تحقيق أهداف معينة[2]، وعادة يُعد الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه كل دولة هو تنمية النشاط الاقتصادي القومي، والواقع أن السياسة التجارية ليست إلا واحدة، إلى جانب سياسات أخرى تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية المسطرة، لذلك تعمل الدول على إجراء تنسيق لهذه السياسات حتى تعزز بعضها البعض ولا تتعارض فيما بينها، وتختلف السياسة التجارية من دولة إلى أخرى باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في الدولة المتقدمة غيرها في الدول النامية أو الأقل نمواً، فلكل دولة أهداف اقتصادية ولكل دولة وسائلها الخاصة التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف.

كما تعرف السياسة التجارية بانها السياسة الاقتصادية التي تُطبق في مجال التجارة الخارجية ويقصد بها "هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة".[3]

كما أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم".

وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة".[4]

والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه هو المساهمة في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهداف ضمنية اخرى، مثل القضاء على البطالة، والاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات وكذا استقرار سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

وفي حقيقة الأمر، لا تعدوا أن تكون سياسة التجارة الخارجية إلا ضمن إطار متناسق ومتكامل من السياسات المالية والنقدية الأخرى من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية التامة[5].

ونظراً لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية، فإن سياسة التجارة الخارجية تختلف في الدول التي تؤمن بمركزية القرار، عنها في الدول المتقدمة صناعياً، بالإضافة إلى اختلافها من . حيث المضمون والأهداف في الدول النامية.

2.1أنواع السياسات التجارية:

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن هناك نوعان من السياسات التجارية، سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة.

فالسياسة التجارية الحرة (Libre échange)يُقصد بها تلك السياسة التي لا تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتاثير على اتجاه المبادلات وعلى حجمها، والتي تتطور بفعل قوى السوق الحرة للعرض والطلب.

أما السياسة التجارية الحمائية (Protectionnisme) يُقصد بها سياسة الدولة التي ترمي إلى حماية السوق الداخلية من المنافسة الأجنبية عن طريق استعمال قيود تعريفية وأخرى غير تعريفية. [6]

إن التساؤل عن أنجع وأفضل السياستين الحمائية التي تعطي إمكانية تطوير الصناعات الوطنية، أم الحرة التي تكمن بطريقة مباشرة من مقارنة نفقات الإنتاج الوطنية بالدولية ؟

تساؤلاً يُطرح من قرون عديدة من طرف الكثير من الاقتصاديين والسياسيين، والدراسات التي تمت في هذا السياق والتي بحثت عن السياسة التجارية المطبقة خلال مختلف الفترات التاريخية، انتهت إلى أن السياسة التجارية كانت متقلبة من الحماية إلى الحرية أو العكس، واتخذت درجات مختلة بين الأولى والثانية ولم تطبق، ولا مرة واحدة بصورتها المطلقة، فمثلاً الفترة الممتدة من الخمسينات إلى الستينات تميزت بالإنتقال من الحماية إلى الحرية، ولكن ببداية سنوات السبعينات عادت لحماية السوق الداخلية من المنافسة الخارجية.

تطور الحماية عبر السنوات الماضية الأخيرة يمكننا من إبراز الأنواع التالية للحماية التجارية .

- ✓ الحماية الانتقائية : وهي الحماية الموجهة نحو دول معينة.
- ✓ الحماية القطاعية: وهي الحماية الموجهة نحو قطاعات أو نشاطات اقتصادية معينة كالقطاع الزراعي أو نشاط صناعة السيارات.
- ✓ الحماية الجماعية : وهي الحماية التي تقودها مجموعة من الدول في إطار التكتلات الإقليمية وموجهة نحو دول لا تنتمي إلى هذا التكتل أو المجموعة.

3.1أهداف سياسات التجارة الدولية:

إنّ التعريف الذي أوردناه يشير إلى أن الهدف النهائي للسياسات التجارية الدولية في أي دولة، هو تعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم، وتحقيق هدف التوازن الخارجي، كأحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية، وكهدف من أهداف السياسة التجارية الدولية المتبعة ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ويمكن القول إن هدف التوازن الخارجي يمكن أن يعكس كمياً على حالة ميزان المدفوعات من حيث ما إذا كان يحقق توازن أم يحمل فائضاً، أم يعاني من العجز.

وهناك عدة أهداف للسياسة التجارية، وتقسم هذه الأهداف إلى مجموعات رئيسية اقتصادية، اجتماعية وإستراتيجية[7]".

✓ **الأهداف الاقتصادية:**

- تحقيق موارد للخزانة العامة ؛
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات ؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية ؛
- حماية الاقتصاد القومي من خطر الإغراق ؛
- حماية الصناعة الوليدة ؛
- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية.

✓ **الأهداف الاجتماعية والإستراتيجية:**

تتمثل الأهداف الاجتماعية في:

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة : كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمالة المشتغلين في صناعة معينة.
- إعادة توزيع الدخل القومي : قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة.

بينما تمثل الأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري[8].

2. أدوات السياسة التجارية

تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية الدولية لأي بلد، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وتنقسم هذه الأدوات إلى قسمين: ادوات السياسة التجارية الحمائية وادوات سياسة حرية التجارة الدولية.

1.2 أدوات السياسة التجارية الحمائية:

يجب التفرقة بين الأدوات التي تستخدم في ظل السياسة التجارية الحمائية، والأدوات التي تستخدم في ظل السياسة التجارية التحريرية أو سياسة حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار يمكن تناول أهم أدوات السياسة التجارية الحمائية.

- **نظام الرسوم الجمركية**[9] : وهي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول، تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية سواء دخولا للدولة أو خروجا منها.
- **الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف** : وهو احتكار الدولة لشراء النقد الأجنبي وبيعه، وبالتالي تضع قيودا تنظم التعاون في النقد الأجنبي، وهذا ما يعني أن هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي، لذا فالدولة هي الوحيدة التي يطلب منها توفير الصرف الأجنبي ولا يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بيع الصرف الأجنبي أو شراءه إلا من البنك المركزي.
- **إعانات التصدير والإغراق** * : " تعتبر إعانات التصدير هي إحدى أدوات الرقابة على التجارة الخارجية، وهي تلك المساعدات والمنح المالية التي تقدم للصادرات بهدف تشجيعها وتمكينها من الوقوف أمام المنافسة في الأسواق العالمية، أما سياسة الإغراق

فتتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة والخاصة التي يتم بموجبها بيع السلعة في الأسواق الأجنبية سعر يقل عن السعر الذي تباع به نفس السلعة في نفس الوقت وبنفس الشروط في السوق الداخلية.[10]

- **إتفاقية التجارة والدفع** : وهي إتفاقية انتشرت بعد الكساد العالي الكبير، وكانت نتيجة حتمية لنقص الموارد من الذهب والعملات الأجنبية، ويتم العمل طبقاً لإتفاقية الدفع بنظام المقاصة، أي تسوى ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ قبل الثاني لعمليات التبادل التجاري الدولي.
- **إتجار الدولة** : يهدف إلى تنظيم تسويقا الصادرات الرئيسية سواء مواد أولية أو صناعية، مع محاولة رفع أو تثبيت أسعارها في الأسواق الدولية عن طريق السيطرة على الكميات المخصصة للتصدير، هذا في مجال الصادرات، أما في مجال الواردات فتهدف إلى سد احتياجات البلاد من الواردات من السلع الضرورية الأساسية، سواء سلع استهلاكية أو رأسمالية، ومن مستلزمات الإنتاج وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.[11]
- **الحظر أو المنع** : المقصود بالحظر منع دخول أو خروج السلعة، وقد يكون هذا الحظر مؤقتاً أو دائماً وقد تكون أسبابه مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية العامة مثل المنتجات التي تضر بالمستهلك والمنتج كالمخدرات وتجارة الأسلحة التي يمارسها الخواص، وبعض السلع التي تراها الدولة كمالية وأخرى قد تهدد الصناعات الوطنية الناشئة، وقد تكون الأسباب سياسية عندما تنع الدول عن ممارسة التجارة مع دولة معينة عقائدية بسبب اختلاف وجهات النظر السياسية أو مواقف معينة.

ولا يعتبر المنع نظاماً للحماية بل هو الامتناع عن التبادل الدولي للسلع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالسلع والمعلمات غير المنوعة دولياً، وبهذا الشكل يمثل المنع تهديداً للتجارة الدولية[12]

- **نظام الحصص وتراخيص الاستيراد** : يقصد بها فرض قيود على استيراد وتصدير سلعة . معينة، ويقوم نظام الحصص على قاعدة وضع حد أقصى للكمية المستوردة من سلعة معينة، ومن الممكن تطبيقه على الصادرات، لكن تطبيقه على الواردات هو الأكثر شيوعاً[13].

2.2أدوات سياسة حرية التجارة الدولية :[14]

لقد تحولت معظم دول العالم في ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية إلى سياسة حرية التجارة، وخاصة أنه ينفذ في كثير من دول العالم ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي تمثل تحرير التجارة الدولية، فنحن الآن في مرحلة التحول إلى سياسة الحرية التجارية أمام أدوات جديدة مختلفة بشكل كبير عن الأدوات التي كانت تنفذ في ظل مرحلة سيادة السياسة الحمائية التجارية.

- **إزالة القيود الكمية المباشرة** : حيث أدى التحول إلى سياسة حرية التجارة الدولية إلى إلغاء نظام الحصص، وحظر الإستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، وهذا ما نلاحظه على برامج تحرير التجارة الدولية التي تطبق من خلال الإتفاق مع صندوق النقد الدولي، وكذلك نلاحظه في اتفاقية الجات ومنظمة الحات ومنظمة التجارة العالمية، حيث تصبح الرسوم الجمركية أي القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية، أما القيود الكمية المباشرة فالكل يسعى إلى إزالتها."

- **حوافز التصدير** : وهي الأداة المقابلة للأداة الخاصة بإعانات التصدير التي كانت تطبق في الفترات الماضية وأصبحت غير مرغوبة الوقت في الحاضر وفي المستقبل، وبالتالي فإنه يمكن أن تحل محلها مجموعة أو حزمة من حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة حرية التجارة الدولية، ويمكن أن تنطوي على مجموعة من الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وتحرير واستقرار سعر الصرف، وتخفيض وإزالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات وخفض تكاليف التمويل للصادرات.
- **إقامة المناطق الحرة** : تعتبر إقامة المناطق الحرة إحدى الأدوات الهامة لسياسة حرية التجارة الدولية، فالمناطق الحرة تعتبر جزءا من إقليم دولة معينة، لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة. الدولية والنقد والجمارك، إلا فيما ينص عليه قانون عليه إنشائها كذلك لا تطبق فيها الإجراءات الجمركية وبالتالي تقوم على حرية المعاملات وترتبط بالأسواق العالمية أو الدولية. [15]

3 السياسة التجارية وعلاج العجز في ميزان المدفوعات [16]

في حالة العجز المستمر في ميزان المدفوعات وهي الحالة السائدة في الكثير من الدول النامية على وجه الخصوص ، يصبح على صانعي السياسة التجارية والسياسة الاقتصادية البحث بشكل جدي في تصميم السياسة التجارية الملائمة والكفاءة التي تعالج العجز في ميزان المدفوعات سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وعند البحث في ذلك يجب الأخذ في الاعتبار الجوانب التالية :

1- هناك فرق بين تحقيق عجز في الميزان التجاري* وعجز في النتيجة النهائية لميزان المدفوعات.

2- يجب البحث في الأسباب للعجز في ميزان المدفوعات ، كذلك الأسباب النقدية وتحديد تلك الأسباب تحديداً واضحا.

3- يتوقف علاج ميزان المدفوعات على السياسة التجارية المتبعة وبالتالي تختلف الأدوات المستخدمة لعلاج هذا العجز.

1.3 إذا كانت السياسة التجارية المتبعة هي سياسة حمائية التجارة الدولية فلن تخرج أدواتها من الأدوات التالية:

- تبني إستراتيجية الإحلال محل الواردات لترشيد استخدام النقد الأجنبي.
- تشديد الرقابة على الصرف الأجنبي وتثبيت سعر الصرف.
- وضع الحواجز والرسوم الجمركية وإقام أسوار من الحماية المبررة وغير المبررة
- تطبيق مجموعة كبيرة من القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص للاستيراد والتصدير.
- التوسع في إعاتات التصدير والتوسع في سياسة الإغراق.
- التوسع في اتفاقية التجارة والدفع.
- التوسع في إتجار الدولة.

2.3 أما إذا كانت السياسة التجارية هي سياسة حرية التجارة أو سياسة تحرير التجارة الدولية، فإن الأدوات المستخدمة لن تخرج من الأدوات التالية :

•تبنى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لتعظيم العائد من النقد الأجنبي؛

- تحديد التعامل في الصرف الأجنبي، وتعويم وتحرير سعر الصرف؛
- تخفيف القيود التعريفية من خلال الرسوم الجمركية التي تتجه إلى الانخفاض النسبي عبر الزمن؛
- إزالة كل أو معظم القيود الكمية المباشرة مثل نظام الحصص سواء للواردات أو الصادرات وإلغاء لجان الترشيد والإنهاء على نظام حظر الاستيراد تدريجياً ؛
- وضع حزمة من حوافز التصدير الملائمة لتشجيع التجارة الدولية دون التعارض مع أحكام الجات ؛
- التوسع في إقامة المناطق الحرة وخاصة المناطق الحرة الصناعية التي تعمل على ربط الاستثمار من أجل التصدير؛
- تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الدولية ليتولى الدور القيادي في ظل تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية؛
- فلهذا من الضروري على كل دولة أن تطبق السياسة التجارية التي تتلائم مع ظروفها ، إلا أنه يجب التنبيه إلى أن اتجاه العالم في معظم متجه إلى تطبيق سياسة حرية التجارة الدولية بداية من 2004وهو ما يؤثر على السياسة التجارية المطبقة في كل دولة ليصبح النموذج السائد هو إعطاء الوزن النسبي الأكبر لسياسة الحرية التجارية بأدواتها المختلفة بل وابتداع أدوات جديدة لتحقيق هدف التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات.[17]

4 السياسة التجارية[18] .

ارتكزت السياسة التجارية في دول المجلس مثلما هو الحال في أغلبية البلدان النفطية، على النفط الخام بوصفه السلعة الرئيسية في هيكل الصادرات حتى بلغت نسبة مساهمة في هيكل الصادرات ما يقارب من 73% خلال فترة الدراسة وقد أدى هذا الإعتماد المطلق على النفط إلى تذبذب حجم عوائد الصادرات وهبوطها بسبب عدم استقرار اسعار النفط الخام في السوق الدولية.

حيث يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الأساسية والمهمة في إقتصاد دول الخليج لما له دور هام في تأمين المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وسد الفجوة بين الإستهلاك والإنتاج المحلي، وقد أدى الإهتمام الكبير بالقطاع التجاري الى ارتفاع درجة الإنفتاح الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي فهو معرض بصورة كبيرة للتأثر بما يحدث في العالم الخارجي.

ولتلمس واقع السياسة التجارية في اقتصاد دول المجلس خلال فترة الدراسة نستعين بالجدولين رقم 1 و 2 الذي يبينا قيم الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون الخليجي.

1.4الصادرات :

تمثل الصادرات الركن الأساسي للسياسة التجارية في تلك البلدان، إذ أنها تشكل المصدر الأساس في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتحقيق التنمية[19]، وفي الوقت الذي تلعب فيه الصادرات دورًا متميزا وإيجابيا في رفع مستويات التطور الاقتصادي في البلدان النامية، كونها تمثل نسبا عالية من دخولها القومية ، فإنها قد تكون السبب في حدوث تقلبات وأزمات اقتصادية تقود بالنهاية إلى تدهور البيئة الاقتصادية في مجالات متعددة ، فمثلما هو واضح أن هيكل الصادرات في البلدان النامية يعاني من اختلالات نتيجة اعتماد صادرات تلك البلدان على سلعة أولية واحدة أو سلع أولية محددة العدد، وأن أسعار هذه السلع تخضع لتقلبات عنيفة ومفاجئة ، نتيجة للتغيرات في الطلب

عليها، أو نتيجة لعوامل أخرى هي في الغالب خارج نطاق تحكم البلدان النامية، ما يجعل ايرادات هذه البلدان من صادراتها على قدر كبير من التقلب. وعدم الإستقرار، مما يترك اثارا سلبية واضحة على مستويات النشاط الاقتصادي.

لذلك فإن استقرار حصيلة الصادرات بلد في ما سينعكس حتما على رفع مستوى النشاط الاقتصادي في الجوانب المختلفة، مما يعني توفير البيئة الملائمة لتحقيق نشاط متميز في مختلف القطاعات والوحدات الاقتصادية، والمصارف التجارية جزء منها، على العكس من حدوث حالة من التدهور وعدم الإستقرار في حصيلى الصادرات ، فإن ذلك سيلقي بأثاره السلبية على النشاط الاقتصادي بشكل عام.[20]

شهدت الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون خلال مدة الدراسة تطورا ملحوظًا، ويمكن تلمس ذلك بمطالعة البيانات الجدول رقم 1 فتلك البيانات تؤكد ارتفاع قيم الصادرات لدول مجلس التعاون خلال تلك المدة فبعد أن كان حجم الصادرات لدول المجلس سنة 2010 بـ 686.8 مليون دولار أي ما يعادل12% سنة 2010 إل115.6 مليون دولار سنة 2012 أي بنسبة22% وتراجعت إلى 19% سنة 2016 وهذا بسبب تأثر الأزمة الاقتصادية، وكذلك لانقطاع العلاقات بين دولة قطر ودول المجلس.

والجدول الموالي يوضح تطورات الصادرات السلعية لدول المجلس خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (01) يوضح الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية. (2010 –2016)

الدولة / السنوات	2010	2011	2012*	2013	2014	2015	2016**
البحرين	18.4	18.5	22.6	24.04	32.1	25.5	23.5
الكويت	73.3	98	130.2	125.3	11.1	46.4	48.6
الإمارات المتحدة	233.7	285	365.2	107	391.3	343.2	336.6
السعودية	253.6	364.5	399.4	378.5	355.0	222.9	173.4
عمان	38.2	46.85	54.6	55.8	56.9	39.1	33.3
قطر	69.6	98	143.6	150.3	140.5	94.4	72.5
المجموع	686.8	910.85	1115.6	840.94	986.9	771.5	687.9

الوحدة مليون دولار

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادًا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :

(*)إحصائيات من سنة 2010 إلى غاية 2012 لمحة عن إحصائية عن الاستثمارات العربية المباشرة في الدول العربية لسنة 2012، البحرين، ص112، الكويت ص160، الإمارات المتحدة ص 108، السعودية ص128، عُمان ص 148، قطر ص156)

(**)إحصائيات سنتي 2012-2016 (إحصائيات جداول وملاحق التقرير لكل دولة على حدى لسنة 2014، البحرين، ص108، الكويت ص116، الإمارات المتحدة ص 107، السعودية ص، 101 عُمان ص116، قطر ص 115)

ويمكن متابعة تطور مؤشرات السياسة التجارية في دول المجلس خلال مدة الدراسة من خلال الشكل البياني الآتي:

شكل رقم (**01**)

يوضح إجمالي الصادرات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية

(**2016-2010**)

الوحدة: مليون دولار

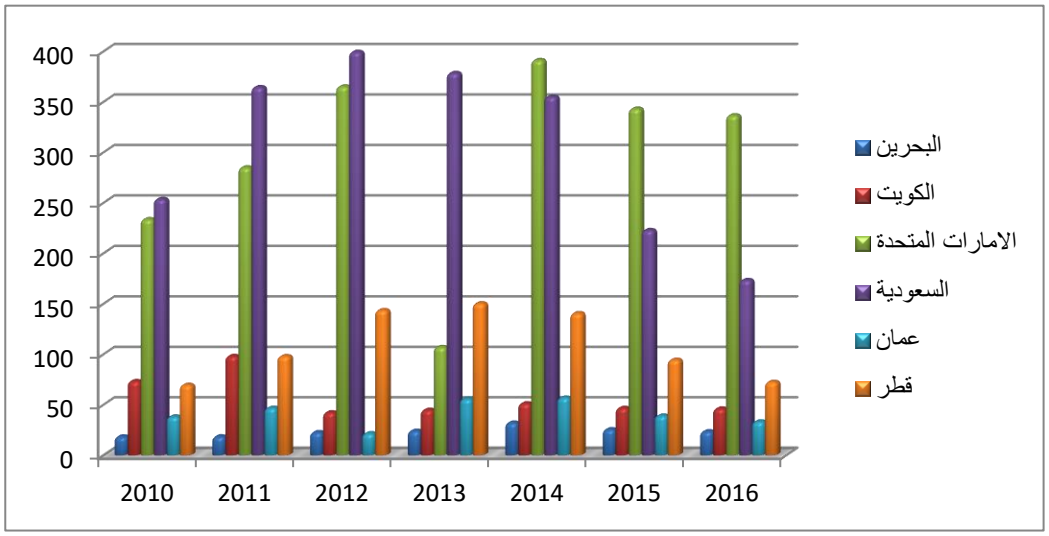

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (01)

2.4 الواردات:

تمثل الواردات متغيرًا أساسيًا آخرًا للسياسة التجارية، لما لها من دور مؤثر في الإقتصاد بوجه عام، خاصة في البلدان النامية فمن خلال الواردات يتم توفير السلع والمستلزمات الضرورية غير المتوفرة داخل البلاد لسد حاجات الإستهلاك المحلي ومتطلبات التنمية غير ان ما يلاحظ على وضع الواردات في البلدان النامية، هو اختلال هيكلها اذ أنها تتركز في استراد السلع تامة الصنع الموجهة للإستهلاك.[21]

تحظى الواردات بأهمية بالغة في الإقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجي، فتشير تلك البيانات الى إرتفاع نسب إجمالي الواردات من 10% لسنة 2010 الى 21% لسنة 2016 فبعد ما كان يقارب 490.4 مليون دولار سنة 2010 أصبح 950 مليون دولار في سنة 2014 ثم تراجع الى 704.2 مليون دولار

وكانت أعلى قيمة واردات لدولة الإمارات بقيمة 310.5 مليون دولار سنة 2015 إلى أقل قيمة واردات من السلع والخدمات سنة 2011 لدولة البحرين بقيمة 13.300 مليون دولار الى أقلها في البحرين بقيمة 11.00 مليون دولار تليها قطر بقيمة 26 مليون دولار وتتراجع قيمة الواردات لدول الخليج في أغلبيتها في سنة 2016. والجدول الموالي يوضح الواردات من السلع والخدمات لدول المجلس خلال مدة الدراسة.

جدول رقم (02)

يوضح الواردات من السلع والخدمات لدول المجلس التعاون الخليج العربية (2010-2016)

الوحدة مليون دولار

الدولة / السنوات	2010	2011	2012*	2013	2014	2015	2016**
البحرين	13.3	11	14.7	14.6	26.5	22.4	20.8
الكويت	25.9	25.3	42.3	44.8	51.2	46.7	46.1
الإمارات المتحدة	198.2	205	285.8	331.9	311.2	310.5	321
السعودية	193.1	111.74	215.2	224.3	259	238.5	218.1
عمان	24.2	23.95	34	36	38.1	33.2	32.8
قطر	35.7	26	54.7	59.6	264	64.3	65.4
المجموع	**490.4**	**402.99**	**646.7**	**711.2**	**950**	**715.6**	**704.2**

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات

(*) إحصائيات من سنة 2010 إلى غاية 2014 لمحة عن إحصائية عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدولة العربية لسنة 2014، البحرين ص108، الكويت ص116 الإمارات المتحدة ص 107، السعودية ص111 عُمان ص414، قطر ص115)

(**)إحصائيات سنة 2014 الى سنة 2016 (إحصائيات جداول وملاحق التقرير لكل دولة على حدى). لمحة عن إحصائية عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدولة العربية لسنة 2016، البحرين ص112، الكويت ص160 الإمارات المتحدة ص108، السعودية ص128 عُمان ص148، قطر ص156)

وهذا ما يوضحه الشكل التالي لإجمالي الواردات لدول المجلس خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (02)

يوضح إجمالي الواردات من السلع والخدمات لدول مجلس التعاون الخليج العربية

(2016-2010)

الوحدة مليون دولار

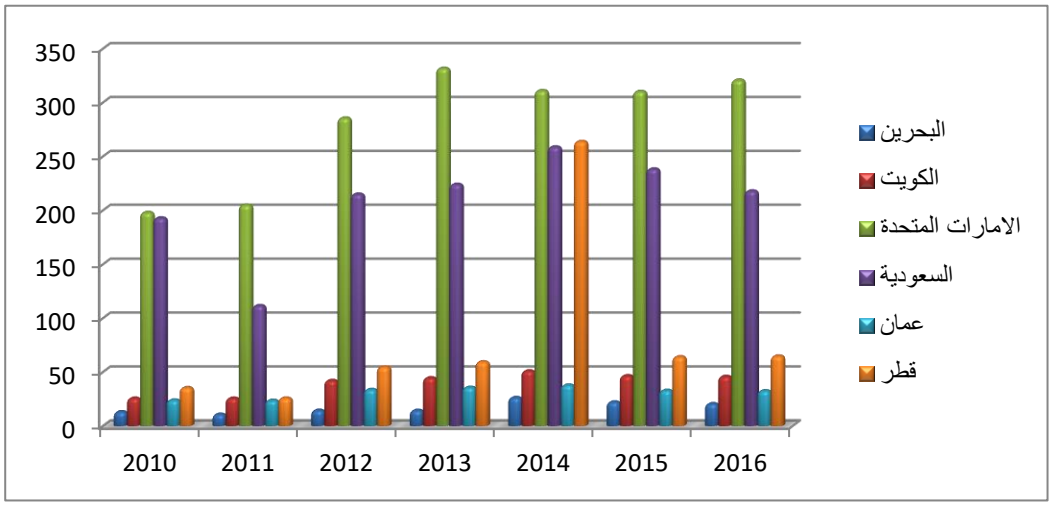

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (02)

5. مؤشر سياسة التوازن الداخلي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

يدرس هذا المؤشر لمعرفة عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية[22] :

$$\text{مؤشر عجز الموازنة العامة} = \frac{\text{عجز الموازنة}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

فكلما زاد العجز في الموازنة كلما دل ذلك على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد القومي، وكلما كان دليلاً على أن الاقتصاد القومي طارداً للاستثمار والعكس صحيح.

سجل مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) نظراً لإرتفاع أسعار النفط، وزيادة مستويات الإنتاج النفطي، وإرتفاع الإيرادات غير النفطية، فقد حققت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي فائض موازنة بلغت نسبته 18,98% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 مقارنة بعام 2013 حيث كانت نسبته 13,35% كما أدى إرتفاع الإيرادات النفطية التي حققتها المنطقة سابقاً إلى إنفاق رأسمالي ضخم. كما أنه بسبب الأزمة المالية العالمية وتراجع سوق النفط العالي فقد انخفضت الفوائض المالية بنسبة 2,26% من الناتج المحلى الإجمالى في عام 2011 ؛ ويعاود الإرتفاع وتحقق المنطقة فوائض تصل إلى نسبة 5,78% من الناتج المحلى الإجمالى في عام 2016 نظراً للإنتعاش في الطلب العالمي على النفط والايرادات النفطية المصاحبة لذلك. حيث أصبحت المنطقة مُدركة للإصلاحات المالية التي تحتاجها حيال تقليص الاعتماد على قطاع النفط وذلك لتحقيق الضبط المالي، حيث أن تحقيق هدف التنوع الاقتصادي في المنطقة أصبح في حالة تقدم وذلك بالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي كان لديها تأثيراً طفيفا على إقتصاديات المنطقة مقارنة بمعظم دول العالم الأخرى، فنوضح ذلك من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (03)

يوضح عجز او فائض الميزانية العامة لدول مجلس التعاون لخليج العربية

كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2010-2016) **الوحدة: نسبة مئوية (%)**

الدولة / السنوات	2010	2011*	2012**	2013	2014	2015	2016***
البحرين	7.80	7.7	7.2	4.3	5.7	14.2	13.9
الكويت	17.40	23.6	24.1	34.0	26.3	22.1	19.0
الإمارات المتحدة	1.30	5.8	9.2	10.4	11.0	9.8	9.0
السعودية	7.70	9.4	8.2	8.3	7.9	4.0	2.3
عمان	6.20	10.9	6.1	5.8	0.6	3.0	4.9
قطر	12.80	7.7	6.4	11.1	7.6	4.9	2.6
المجموع	53.2	67.3	61.2	73.9	59.1	58	51.7

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لظمان الاستثمار وإئتمان الصادرات احصائيات 2011– 2013-2016 على التوالي

* إحصائيات سنتي 2010 و 2011 (جدول رقم 04 ص 71)

International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East Central Asia, Juin 2011

** إحصائيات سنة 2012 بالتقريب استنادا على سنتي 2011-2013

International Monetary Fund, World Economic Outlook, Database, Juin 2014

***إحصائيات سنوات من 2013 الى 2016 اتحاد المصارف العربية UAB –Union Of Arab Banksمتاح على الموقع www.uabonline.org، تاريخ الاطلاع 2018/06/11- الساعة -10:45

والشكل التالي يعطي توضيحا اكثر على العجز والفائض خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (03)

يوضح عجز او فائض الميزانية العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية

كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (2010–2016)

الوحدة نسبة مئوية (%)

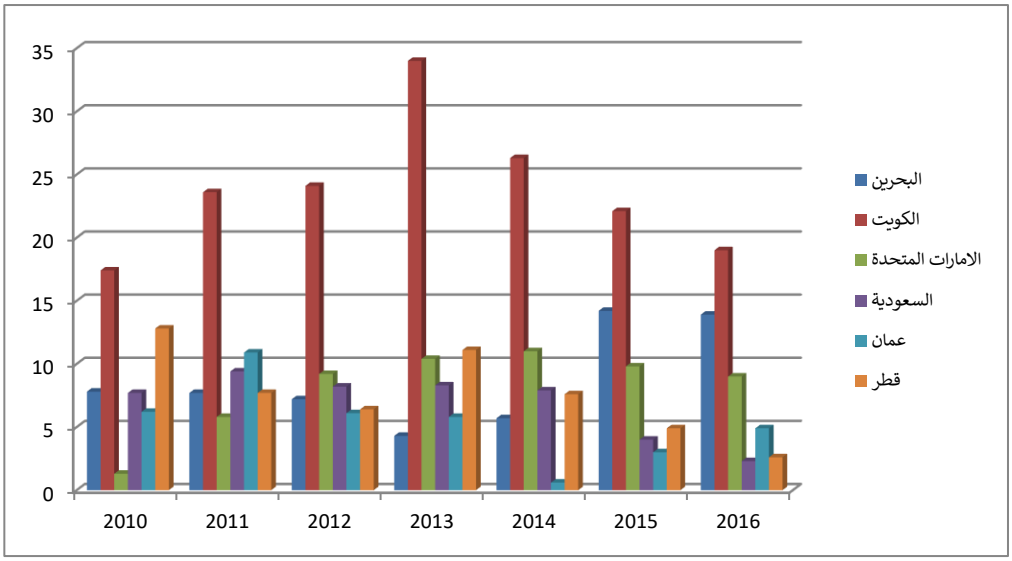

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (03)

6 مؤشر سياسة التوازن الخارجي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

ويوضح هذا المؤشر عجز أو فائض ميزان المدفوعات فكلما كان هناك عجز متزايد في ميزان المدفوعات*، كلما كان ذلك دليلاً على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد وبالتالي كلما كان الاقتصاد طاردا للاستثمار وكلما اتجه العجز إلى الانخفاض تزايدت جاذبية الاقتصاد للاستثمار، وكذلك في حالة حدوث فائض، وينسب العجز إلى الناتج القومي أو الناتج المحلي الإجمالي.[23]

لذا سنحاول معرفة عجز أو فائض في دول مجلس التعاون الخليجي حسب البيانات ومحل الدراسة لنحاول الإجابة على بعض التساؤلات. حيث شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مستويات مرتفعة من الفائض التجاري وفوائض الحساب الجاري (ميزان المدفوعات)؛ مدعومة بقوة السوق النفطية العالمية، وبعد حقبتين زمنيتين من تذبذب العوائد النفطية، حدثت في المنطقة طفرة إقتصادية بأكثر من عوائد الصادرات النفطية المتوقعة وذلك حتى أواخر عام 2013، حيث ارتفع الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخاص بهذه المنطقة مسجلاً أعلى فائض بلغت نسبته 73.9 مقارنة بعام 2012 حيث قدر بنسبة 61.2% كما سجل سنة 2016 نسبة 54.7%.[24]هذا ما يوضحه الجدول رقم (4)

جدول رقم (**04**)

يوضح عجز او فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات

لدول مجلس التعاون الخليج العربية (**2010–2016**)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الدولة / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البحرين	4.60	12.6	7.3	12.0	4.5	-3.2	-6.7
الكويت	31.80	33.5	43.2	38.8	31.3	11.5	-1.0
الإمارات المتحدة	7.70	10.3	17.3	14.9	13.7	3.9	-1.0
السعودية	8.70	20.6	22.4	17.4	9.8	-6.4	-10.2
عمان	11.6	14.5	11.6	11.7	6.0	-12.6	-25.1
قطر	18.70	32.6	32.4	29.2	23.6	4.9	-5.0
المجموع	83.1	124.1	134.2	124	88.9	-1.9	243.32

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لظمان الاستثمار وإئتمان الصادرات احصائيات 2010- 2011 – 2012 على التوالي

* إحصائيات سنتي 2005 و 2006 (جدول رقم 04 ص 150) نقلا عن :

International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East Central Asia, Juin 2011

** إحصائيات سنتي 2007 و 2008 (جدول رقم 04 ص 208) نقلا عن :

International Monetary Fund, World Economic Outlook, Database, Juin 2014

***إحصائيات سنتي 2009 و 2010 (جدول رقم 04 ص238) نقلا عن :

International Monetary Fund, World Economic Outlook, Database, Avril 2016

البحرين :

حققت البحرين أيضا فوائض تجارية كبيرة وفوائض في الحساب الجاري على خلفية الطلب القوى على الطاقة في العالم خلال عام 2010-2013، كما أظهر الإقتصاد البحريني فائضا في الحساب الجاري حوالي12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، مقارنة بعام 2010 حيث كان 12.6% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2011 بسبب الازمة المالية والاقتصادية العالمية. وينخفض الحساب الجاري إلى حوالي 6.7-% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

الكويت :

ظلت أرصدة دولة الكويت الخارجية فائضة خلال فترة الدراسة نظراً لزيادة الحادة في أسعار النفط والإنتاج وعوائد الصادرات، وبالتالي حقق الاقتصاد ارتفاعا في فوائض التجارة ؛ وفي فوائض الحساب الجاري خلال هذه الفترة، حيث بلغ فائض الحساب الجاري وما نسبته 43,2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 مقارنة بعام2010 حيث بلغت نسبته 43,18% من الناتج المحلي الإجمالي

وقد إنخفض فائض الحساب الجاري إلى نسبة 11,15% من الناتج الإجمالى في عام 2015 بسبب الأزمة المالية وتراجع سوق النفط العالمي، لتحقيق العجز في سنة 2016 بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام2016.

الإمارات :

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة فوائض ضخمة في التجارة والحساب الجاري خلال عام2017بنسبة 17%ولكن بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتراجع سوق النفط العالمي حققت ما نسبته 3,1% من الناتج المحلي الإجمالي (في عام 2015 مقارنة بعام 2014 حيث كان الفائض ما نسبته 15,80% من الناتج الإجمالي) في عام 2016؛ نظرا للإرتفاع المتوقع في عوائد النفط والصادارت غير النفطية وإعادة التصدير

السعودية :

حققت المملكة السعودية في سنة 2012 بنسبة 22.4% ولتتراجع بعدها الى نسبة 9.8% من ناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014 ومن ثم يحقق الميزان التجاري عجز كبير سنة 2015 بنسبة 6.4% و يرتفع العجز سنة 2016 الى 10.2% .

عمان :

أدت أسعار النفط العالية إلى فوائض تجارية ضخمة وفوائض في الحساب الجاري خلال عام (2011)، حيث بلغ فائض الحساب الجاري (حوالي 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي) وتراجع الى عجز في عام 2014 حوالي 6% من الناتج المحلى الإجمالي. ويحقق عجز يصل إلى حوالي 12,60 % من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2015 على خلفية إنتعاش سوق النفط العالمي، مع الأخذ بالإعتبار التحويلات الكبيرة التي يقوم بها العمال الأجانب وتحويلات أرباح الشركات الأجنبية كشركة عمان لتطوير البترول وكذلك شركات القطاع الخاص الأجنبية فإنها تؤثر بشدة على أرصدة الحساب الجاري.

قطر :

تمتلك دولة قطر أكبر معدل دخل الفرد في العالم العربي نظراً لاحتياطيها الضخم من المنتجات النفطية وعدد سكانها البالغ 1,23 مليون نسمة ومن المرجح أن يحافظ حجم الصادرات على الإرتفاع منذ عام 2012 مما أدى إلى فوائض تجارية وفوائض في الحساب الجاري، كما أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى فوائض ضخمة خلال الفترة من عام 2011 الى 2012. حيث وصل فائض الحساب إلى أعلى مستوى له ببلوغه (حوالي 32,60% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2014 مقارنة بعام 2012 حيث بلغ حوالي 23.6% وقد إنخفض فائض الحساب الجاري ليصل حوالي 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2015 وذلك بسبب الازمة العالمية وتراجع سوق النفط العالمي و في عام 2016 حقق الميزان التجاري عجز (حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2016 بسبب ازمة الخليج و مقاطعة دول الخليج لقطر.

والشكل التالي يوضح عجز او فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (04)

يوضح عجز او فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات

لدول مجلس التعاون الخليج العربية (2010–2016)

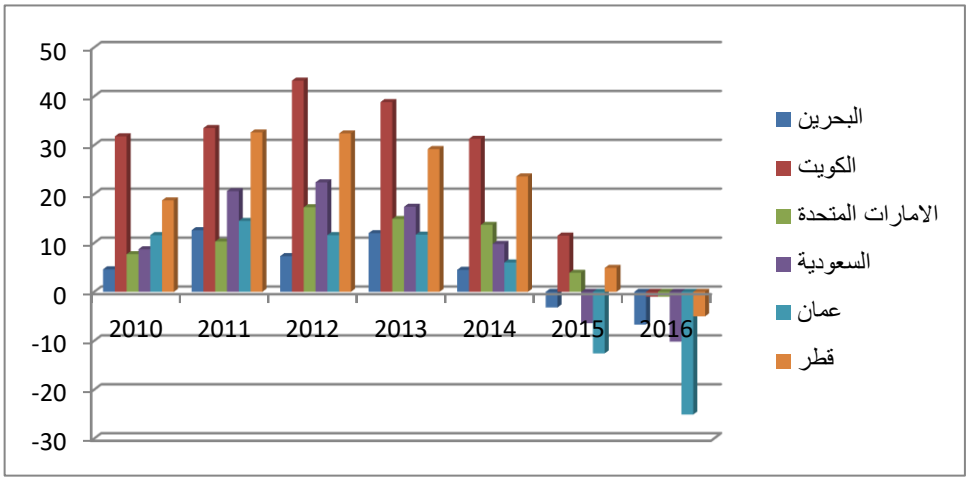

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (04) .

الخلاصة :

إن الدراسات التي تطرقت إلى قضايا التنمية الاقتصادية أكدت أهمية ودور السياسات التجارية وضرورة التنسيق بين السياسات ،لذلك فإن هذه الدراسة سعت قدر الإمكان أن تحيط بجميع جوانب الموضوع لتوضيح مدى مساهمة السياسة التجارية في تحقيق الاستقرار وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات، ولقد شملت دراستنا المتواضعة مرتبة كما يلي:

الذي سمح لنا بالتطرق إلى السياسات التجارية اهدافها ادواتها ومؤشر سياسة التوازن الداخلي والخارجي لدول مجلس التعاون الخليج العربية التي وهذه الأخيرة تُعد الدولة المسئول الأول والمباشر عنها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية والاندماج التام.

حاولنا من خلاله تتبع مسار السياسات التجارية في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، ومدى انعكاس مؤشرات السياسات التجارية الكلية، وركزنا في المبحث الثاني من هذا الفصل على مؤشرات والتطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وإسقاط الأهداف الأربعة التي وهي البحث النمو الاقتصادي ،التوازن الداخلي، التحكم في التضخم، التوازن الخارجي. وحاولنا تكييف أهم النظريات المتعلقة بالسياسات التجارية بما يتناسب مع معطيات اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، وتوصلنا في هذا الفصل بعد تقييم السياسات التجارية لهذا التكتل أن لا مرونة للجهاز الإنتاجي واعتماد الدولة على مورد واحد ساهم في رسم السياسات التجارية واضحة المعالم تحقق استقراراً اقتصادياً يتسم بالاستمرارية، وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقال لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج والتوصيات نوردها في النقاط التالية:

ومن خلال ما تم تناوله في مختلف نقاط الدراسة باستطاعتنا الوقوف على مختلف الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة ويمكن القول :

- نعم للسياسات التجارية دور فعال وإيجابي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- العجز في ميزانية أي دولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته إذ أن هناك ظروف اقتصـــادية تملي على الدولة التوســـع في إنفاقها في فترة معينة لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة الأمر الذي ينبأ عن خلل اقتصادي يجب معالجته.

التوصيات:

يقتضي علينا في نهاية المقال وبناء على النتائج التي توصلنا إليها سابقا تقديم جملة من التوصيات نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردها كما يلي:

يجب على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي الإدارة الجيدة والحكيمة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، حيث أن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مرتبط بدرجة كبيرة بتذبذبات أسعار النفط وسوف يستمر تشكيل معدلات النمو في المستقبل بناء على التطورات الحاصلة في هذا القطاع؛

- ضـرورة التنسـيق بين السـياسـات التجارية لأنه يعتبر كمؤشـر للاسـتقرار الاقتصـادي وبالتالي للتنمية الاقتصـادية وذلك هدفه مواجهة الأزمات المتكررة .

آفاق البحث :

بعد هذه النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، تُثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع غير أن إطار الدراسة لم يسمح بتناولها بإسهاب، والتي يمكن أن تكون مفاتيح لبحوث مستقبلية:

- تتطلب السياسات التجارية المشار إليها سابقا إفراد كل منها ببحث مستقل؛
- كيف يمكن أن تكون السياسات التجارية كأداة لمواجهة الأزمات لدول مجلس التعاون الخليجي؛
- ما هي الآليات التي يمكن من خلالها التحكم في السـياسـات التجارية لدول بعد الوصـول الى مرحلة الاندماج الاقتصـادي (النموذج الأوروبي)؛

-الإحالات والمراجع :

[*] هذه المدرسة كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا في تراكم الذهب داخل الدولة، والسبيل الى ذلك زيادة صادرات الدولة عن وارداتها على الحكومة ان تتخذ كافة الاجراءات لزيادة الصادرات والحد من الواردات، أي اتخاذ تدابير حمائية/ الباحثة.

[**] يرجع الاهتمام بسياسة حرية التجارة الدولية الى عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما في ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل دون تدخل من الدولة وترك الافراد أحرارا فيما يفعلون/ الباحثة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص:123.

[2] فايزة قاشي، الاقتصاد الدولي تنقل السلع وحركة عوامل الانتاج، منشورات دار الاديب، وهران، الجزائر،2007، ص:74.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 229.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص:123.

[5] يوسف بيبي، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الاشارة للحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، سنة 2006-2007، ص:34.

[6] فايزة قاشي، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

[7] أنظر تفاصيل ذلك :

-جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة ، القاهرة، 1992، ص:155-158

- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص:126- 130.

- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص:233-240.

[8] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص:233-240.

[9] نفس المرجع اعلاه، ص:245.

[*] وهناك ثلاث أنواع للإغراق :

- الاغراق العارض (Sporadique) : يفسر على أنه يحدث لظروف استثنائية كالرغبة في التخلص من المخزون الراكد من سلعة معينة، فتباع في الاسواق الخارجية بثمن منخفض لتصريفها والتخلص منها، ويحدث هذا عادة عندما يكون هناك خطأ في تقدير الطاقة الاستهلاكية للسوق المحلية.

- الاغراق المفترس (pridateur) : هو عبارة عن تخفيض مؤقت لأسعار السلعة المصدرة غايته إضعاف المنافسين وإخراجهم من السوق او منع دخولهم لكي تنفرد الشركة بهذه الاسواق وتتمتع بعد ذلك بقوة احتكارية تمكنها من فرض أسعار عالية على منتجاتها.

- الاغراق الدائم (persitant) : يتميز هذا النوع من الاغراق بأنه تصدير مستمر لسلعة ما بأسعار أقل من قيمتها العادية/ االباحثة.

[10] فايزة قاشي، مرجع سبق ذكره، ص: 108

[11] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص:146

[12] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الاسكندرية، 1999، ص:128

[13] أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، دون طبعة، القاهرة، 2006،ص ص: 121-122

[14] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع اعلاه، ص150

[15] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص:152-153

[16] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، الدار الجامعية، دون طبعة، الاسكندرية، مصر،2007، ص:403-405.

[*] العجز في الميزان التجاري هو الاخطر لأنه يعبر عن اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات، يجب العمل على القضاء عليه، لأنه مرتبط بإختلال هيكلي في الاقتصاد القومي، واختلال في الاداء/ الباحثة.

[17] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، مرجع سبق ذكره، ص-ص : 403-405.

[18] أنظر في قرار مجلس الوزراء رقم (201) وتاريخ 11/8/1427هـ يضم نظام السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الملحق رقم (01).

[19] سالم توفيق النجفي، موروثات القرن العشرين : مقاربات اقتصادية، بيت الحكمة، الطبعة الاولى، بغداد، 2001، ص: 117.

[20] نصر حمود فهد مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، عمان، 2009، ص: 90

[21] نصر حمود فهد مزنان، مرجع سبق ذكره، ص:91 .

[22] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص:198

[*] مؤشر عجز ميزان المدفوعات يأخذ العلاقة التالية: $\frac{\text{عجز ميزان المدفوعات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$

[23] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي)، مرجع سبق ذكره، ص:198

www.uabonline.org، تاريخ الاطلاع 2018/06/11- الساعة -10:45

International Monetary Fund, World Economic Outlook, Database, Juin 2014

International Monetary Fund, Regional Economic Outlook, Middle East Central Asia, Juin 2011